

نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: فرص القوى التعديلية وطبيعة استجابة القوة المهيمنة

د. أحمد عبد الأمير الأنباري

جامعة بغداد/ كلية العلوم
السياسية
ahmed.alanbary@cis.
uobaghdad.edu.iq

<https://doi.org/10.61884//hjs.v13i52.552>

ملخص :

ان إمكانية تحول النظام الدولي من نظام دولي أحادي القطب الى نظام دولي متعدد الأقطاب أمر يحتاج الى معرفة مؤشرات ذات صلة وثيقة بتعزيز فرص كل قوة في تحقيق أهدافها، والتي تتمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعدها القوة المهيمنة في الحفاظ على النظام الدولي أحادي القطب ومكانتها في هذا النظام، وبالنسبة الى كل من روسيا والصين بعدها القوى التعديلية تتمثل في إمكانية اقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي متعدد الأقطاب – القوى التعديلية - الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الصين.

Towards a Multipolar International System: Opportunities for Revisionist Powers and the Nature of the Dominant Power's Response

Prof. Dr. Ahmed Abdul Amir Al-Anbari

University of Baghdad / College of Political Science

ahmed.alanbary@cis.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

The potential transition of the international system from a unipolar to a multipolar configuration necessitates an understanding of the indicators closely linked to enhancing the opportunities of each power to achieve its strategic objectives. For the United States, as the dominant power, this is reflected in its efforts to preserve the unipolar international order and its hegemonic position within this system. Conversely, for Russia and China, as revisionist powers, the opportunity lies in their aspirations to establish a multipolar international system.

KEYWORDS: Multipolar International System – Revisionist Powers – United States – Russia – China.

المقدمة

يحظى موضوع التنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي بأهمية كبيرة ويشغل مساحة واسعة ضمن اهتمامات المختصين، وجوهر هذه المنافسة هو تعزيز مقومات القوة والتأثير وبما يضمن تحسين المكانة الدولية والدور الدولي لكل واحدة من هذه القوى الفاعلة. كما ان جوهر التنافس يتمحور حول قدرة القوة المهيمنة في الحفاظ على النظام الدولي أحادي القطبية، في قبالة مدى قدرة القوى التعديلية في تعزيز فرص اقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

ولهذا فان فرص اقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يتوقف على الفرص التي تتوفر عليها القوى التعديلية من مقومات مادية ومعنوية ورغبة في الحد من الهيمنة الأمريكية، وانشاء نظام دولي متعدد الأقطاب. كما ان الأمر يتوقف على كيفية استجابة وتعاطي القوة المهيمنة مع تلك التطلعات والأهداف بقبولها أو الوقوف بالضد منها ومحاولة تقويضها.

- اشكالية البحث:

يشهد النظام الدولي مرحلة من التوتر العالي المستوى بين القوى الفاعلة، وعدم رضا من عدد منها وهي القوى التعديلية التي تسعى الى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، في قبالة القوة المهيمنة التي تسعى للحفاظ على النظام الدولي الأحادي القطب، والأمر يتوقف على مقومات القوة والتأثير التي تتوافر عليها القوى التعديلية من جهة، وجهود ووسائل القوة المهيمنة لتقويض فرص تشكيل النظام الدولي المتعدد الأقطاب.، ولهذا فان البحث يحاول الاجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما ملامح تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب وفرص القوى التعديلية فيه؟

٢- ما طبيعة استجابة القوة المهيمنة لمساعي القوى التعديلية؟

- فرضية البحث:

تسعى القوى التعديلية الى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب مرتكزة على ما تتوافر عليه من مقومات القوة والتأثير، غير ان هذا المسعى يواجه تحدي رئيس وهو معارضة القوة المهيمنة التي تسعى للحفاظ على النظام الأحادي القطب، وتعمل القوى التعديلية على تجاوز تحدي القوة المهيمنة وتعظيم فرصها في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما يبدو أقرب الى التحقق من أي وقت مضى.

- هيكلية البحث: قسم البحث على مبحثين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

المبحث الأول: ملامح تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب وفرص القوى التعديلية فيه
المبحث الثاني: طبيعة استجابة القوة المهيمنة.

المبحث الأول

ملامح تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب وفرص القوى التعديلية فيه

ترى القوى التعديلية إن النظام الدولي الذي تشكل مطلع تسعينيات القرن الماضي والذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بعدها القطب الأوحده نظاماً لا يوفر لها من المصالح والنفوذ ما يتناسب مع ما تتوافر عليه من مقومات القوة والتأثير، ولهذا فهي في مسعى دائم لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما أعلنت عنه كل من الصين وروسيا في مناسبات عدة.

ومن وجهة النظر الروسية إن النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية^(١) يشكل تهديداً لروسيا ومصالحها، ولهذا فهي لا ترى أن ثمة فائدة ترتجى من محاولة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو في المستقبل، طالما ان محاولاتها السابقة الاندماج في المؤسسات الغربية لم تقابل من قبل الغرب بتكليف المؤسسات الرئيسية ومنها الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لتضم روسيا وتقر لها بمصالحها، ولهذا فان روسيا ترى انه من المفيد أن تسعى لتطوير مؤسسات بديلة^(٢).

تحدد مكانة الدولة في هيكل النظام الدولي وفقاً لعدد من المعطيات منها ما تتوافر عليه من مقومات القوة والنفوذ والقدرة على توظيفها، وطبيعة التحالفات التي تكون، فضلاً عن حضورها وتأثيرها في المناطق المهمة في العالم، ولهذا تركز الصين وروسيا على مقومات قوة تجعل منها قوى فاعلة ومؤثرة بالنظام الدولي، ومن تلك المقومات القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، القوة التكنولوجية، فضلاً عن المساحة والسكان، وتوظيفهما للقوة الناعمة.

الحديث عن إمكانية تحول النظام الدولي من نظام دولي أحادي القطبية الى نظام دولي متعدد الأقطاب يتطلب التعرف على مؤشرات ذات صلة وثيقة بتعزيز فرص كل قوة في تحقيق أهدافها، والتي تتمثل بالنسبة للقوة المهيمنة في الحفاظ على النظام الدولي أحادي القطبية

(١) للتفصيل عن نظام الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية، ينظر: د. حميد حمد السعدون، الفوضى الأمريكية دراسة في الافكار والسياسة الخارجية «العراق أنموذجاً»، (دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد: ٢٠١٣)، ص ١٨٩ - ٢٠١.

(٢) أندرو رادين و كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، (مؤسسة راند، كاليفورنيا: ٢٠١٧)، ص ٢٣.

ومكانتها في هذا النظام، وبالنسبة إلى القوى التعديلية تتمثل في إمكانية إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

بحسب ما يرى هنري كيسنجر، إن أحد أسباب الأزمة في النظام الدولي هو «إبداؤه العجز عن استيعاب تغيير رئيسي في علاقات القوة... أو إن

**إن أحد أسباب الأزمة في النظام
الدولي هو «إبداؤه العجز عن
استيعاب تغيير رئيسي في
علاقات القوة**

قوة صاعدة قد ترفض الدور المخصص لها في نظام لم تصممه، وقد تبرهن القوى الراسخة على أنها عاجزة عن تعديل صيغة النظام بما يمكنه من استيعابها»⁽³⁾.
تصنف الدول هرمياً في النظام الدولي إلى عدة أصناف وفقاً لما تتوافر عليه من مقومات القوة

(3) هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: د. فاضل جكتر، (دار الكتاب العربي، بيروت: 2010)، ص 356.

والنفوذ، والمنافسة والصراع الأكثر أهمية والذي يحتل مساحة في السياسة الدولية يجري بين القوى الفاعلة التي تتوافر على إمكانيات تمكنها من تحقيق الهيمنة، ولها القدرة على الاسهام في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية والتأثير في العلاقات الدولية عبر تحركها خارج أراضيها، مع القدرة على تحمل تكاليف هذا الدور، وقوى أخرى فاعلة ومؤثرة بالنظام الدولي، ولها من الإمكانيات والقدرات التي تعزز فرصها كمنافس للدولة المهيمنة⁽⁴⁾.

(4) د. ويكن فازية، ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن 21: الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة، في: مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى «رؤية استشرافية»، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي 16 - 17 / 4 / 2022، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين: 2022، ص 120.

وبسبب سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والنزعة إلى استخدام القوة العسكرية أثر بشكل سلبي على المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ ان «عدم احترام قواعد المجتمع الدولي والرغبة في استخدام القوة الصارمة دون النظر إلى الجهات الفاعلة الأخرى... أدت إلى تآكل صورة الولايات المتحدة كقوة عظمى حميدة. إن فقدان النفوذ على هذا النحو، جنباً إلى جنب مع الانحدار البطيء للهيمنة وصعود قوى جديدة، يشير إلى أن الأحادية القطبية في الولايات المتحدة من غير الممكن أن تستمر إلى الأبد»⁽⁵⁾. إلى هذا المعنى، هناك من يرى «إن إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية، والتي ساعدت خلال مرحلتي رئاسة الرئيس جورج دبليو بوش الابن على ظهور مراكز قوى دولية جديدة، أضعفت من هيبة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم اليوم. وهذا يعني، تنامي أطراف دولية أخرى لها طموح أن تصبح

(5) Andrea Edoardo Varisco, Towards a Multi-Polar International System: Which Prospects for Global Peace?, E-International Relations, Jun,3,2013, p 2.

مراكز قوى دولية جديدة في الظهور على مسرح الزعامة العالمية»^(٦).
ومن المؤشرات الأساسية لملامح تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب،
والتي هي بنفس الوقت تمثل فرصاً للقوى التعديلية، هي:

أولاً- تراجع مؤشرات القوة الاقتصادية للقوة المهيمنة:

يرى بول كنيدي بأن المسألة المهمة في السياسة الأمريكية هي تلك التي تتعلق بالموازنة بين الامكانيات والأهداف، فهو يعدها تتعلق بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمة تلك التحديات التراجع النسبي في الانتاج الصناعي ونسبته الى الانتاج العالمي. ويجب بول كنيدي عن التساؤل المهم الذي مفاده، هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مكانتها في النظام الدولي كأكبر قوة في العالم؟ ويجب انه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على هذه المكانة، ويستند في ذلك الى انه لا توجد قوة عبر التاريخ تمكنت أن تظل متقدمة على بقية القوى لفترة زمنية طويلة^(٧).

وتشير المؤشرات الاقتصادية ومنها إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية الى إجمالي الناتج العالمي قد تراجع بنسبة (٦,٣٦٪) للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠٢١. إذ بلغت نسبة إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية الى إجمالي الناتج العالمي في العام ٢٠٠٠ نحو (٣٠,٢٩٪) تريليون دولار، وفي العام ٢٠٢١ بلغت نحو (٢٣,٩٣٪) تريليون دولار، وهذا مؤشر تراجع نسبة إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الى إجمالي الناتج العالمي للمدة نفسها بنسبة (٦,٣٦٪)، أي انه تراجع من (٣٠,٢٩٪) الى (٢٣,٩٣٪)^(٨).

وهذا المؤشر يشير الى التراجع النسبي لتأثير القوة الاقتصادية الأمريكية على الرغم من انها لازالت أكبر قوة اقتصادية لحد الآن. هناك من يرى إن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تقوض فرص حفاظها على وضعها كقوة مهيمنة، وتفضي في النهاية الى تركيز جهودها على شؤونها الداخلية بدلاً عن

(٦) زيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الايوبي، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧). نقلاً عن: د. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع - مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بغداد - عمان: ٢٠١٣)، ص ٣٠٨.

(٧) د. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، (منتدى سور الأريكية)، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٨) د. أحمد عبد الأمير الأنباري، تعزيز فرص التنافس للقوى الفاعلة في النظام الدولي: دراسة في تأثير المتغيرين الاقتصادي والعسكري، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٩: ٢٠٢٢)، ص ٢٣.

إن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تقوض فرص حفاظها على وضعها كقوة مهيمنة

تركيزها على الشؤون الدولية. وتعد الصين من الدول المرشحة لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية، واستعداداً لهذا الدور زادت الصين من إنفاقها العسكرية، كما إنها يمكن أن تتفوق اقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذا العقد أو العقد القادم⁽⁹⁾.

(9) Andrea Edoardo Varisco, op, cit, p 3.

ثانياً - تصاعد مؤشرات القوة الاقتصادية للقوى التعديلية:

يعد الاقتصاد واحد من أهم مؤشرات قوة الدولة، وواحد من أهم مقومات القوة التي تعزز فرص الدولة في تعزيز مكانتها وتأثيرها في النظام الدولي.

وقد تمكنت كل من الصين وروسيا من تحقيق نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص الصين، إذ تمكنت الصين من زيادة إجمالي الناتج المحلي من (١,٢١) تريليون دولار في العام ٢٠٠٠ الى (١٧,٧٣) تريليون دولار في العام ٢٠٢١^(١٠)، وهذا يشير الى ان الصين تمكنت من زيادة نسبة إجمالي الناتج المحلي لها الى إجمالي الناتج العالمي. ففي العام ٢٠٠٠ كانت نسبة إجمالي الناتج المحلي للصين الى إجمالي الناتج العالمي نحو (٣,٥٧٪)، وفي العام ٢٠٢١ زادت الى نحو (١٨,٤٤٪)، وهذا يشير الى ارتفاع نسبة إجمالي الناتج المحلي للصين الى إجمالي الناتج العالمي للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠٢١ بنسبة (١٤,٨٧٪)، أي انه ارتفع من (٣,٥٧٪) الى (١٨,٤٤٪)^(١١).

(١٠) البنك الدولي، ٢٠٢٢/٧/١، متوفر على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

(١١) د. أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

وبخصوص روسيا فإنها تعد من القوى الفاعلة التي تتوافر على فرص جيدة لتحسين مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها وتأثيرها في النظام الدولي، فروسيا تكمنت من زيادة نسبة إجمالي الناتج المحلي إلى إجمالي الناتج العالمي من (٠,٧٦٪) في العام ٢٠٠٠ الى (١,٥٨٪)، وهذه النسبة وان كانت بسيطة بالمقارنة مع غيرها من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، الا ان روسيا تتوافر موارد كبيرة تعزز من فرصها في التنافس، فضلاً عن مساحتها الكبيرة وعدد سكانها، وهي بمجملة تعد مقومات للقوة والتنافس^(١٢).

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

بهذا المعنى، هناك من يرى إن أحد مصادر قوة روسيا ومكانتها ودورها في النظام الدولي هو توافرها على احتياطات كبيرة من الطاقة، إذا ان

(١٣) د. ويكن فازية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.
امتلاك الطاقة يمكن أن يشكل مقياس لتحديد قوة الدولة^(١٣).
من الملامح الأخرى لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، والتي هي بنفس الوقت تمثل فرصاً للقوى التعديلية، هي^(١٤):

١- صعود القوى التعديلية، روسيا والصين، وزيادة تأثيرها في النظام الدولي والشؤون الدولية، فضلاً عن دولة أخرى، في قبالة ذلك تراجع تأثير ونفوذ القوة المهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية، ولعل ما حصل ولازال في القارة الأفريقية ما يؤكد ذلك. وهو ما يؤشر التحول نظام دولي متعدد الأقطاب.

٢- دور وتأثير التحالفات والتكتلات وتجمعات الدول التي لعبت القوى التعديلية دور أسامي في تشكيلها.

٣- وحدة الرؤى والتصورات للقوى التعديلية ومن معها من الدول لطبيعة النظام الدولي.

٤- محاولة القوى التعديلية تجاوز الدولار كعملة عالمية للتعاملات الاقتصادية التجارية وغيرها من التعاملات، وذلك من خلال الاتفاق على التعامل بالعملة المحلية.

٥- الافادة من الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، وتجنبها التدخل في شؤون الدول الأخرى.

٦- الاتفاق والانسجام في التعاون في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب، وتجنب الانفراد بالشؤون الدولية.

مع مطلع القرن الواحد والعشرين أصبح واضحاً أن ثمة تحول في القوة يحصل لصالح القوى التعديلية في النظام الدولي وهي روسيا والصين، ودول أخرى مثل الهند، وهذه القوى تتوافر على خصائص منها^(١٥):

١- تتميز بأن اقتصادياتها ذات نسب عالية من النمو الاقتصادي.

٢- قدرتها التأثيرية في المجال الاقتصادي وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

٣- قدرتها على التكيف مع مختلف التغييرات التي تحصل في النظام الدولي.

(١٣) د. ويكن فازية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(١٤) كاترين فرج الله، نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ٢٠٢٣/٩/١٧، متوفر على الرابط: <https://www.siyassa.org/News/19678.aspx>

تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٧

(١٥) د. ويكن فازية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

٤- هذه القوى تستهدف التكتل في تجمعات مثل تجمع دول البريكس لتعزيز فرصها في الحد من الهيمنة الأمريكية وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، فهناك من يرى إن صعود قوى جديدة مثل دول تجمع البريكس قد يؤشر قريبا الى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب^(١٦).

(16) Andrea Edoardo Varisco, op, cit, p 1.

٥- تتميز بسرعة انفتاحها واستيعابها لحيازة التكنولوجيا ومواكبة التطور التكنولوجي. فالاقتصاد يمثل فرصة حقيقية وأكيدة لأي دولة تسعى لتعزيز مكانتها في النظام الدولي والتأثير في تفاعلات السياسة الدولية. كما انها معيار أساسي للوصول الى تصنيف الدولة العظمى.

**الاقتصاد يمثل فرصة حقيقية
وأكيدة لأي دولة تسعى لتعزيز
مكانتها في النظام الدولي
والتأثير في تفاعلات السياسة
الدولية**

بهذا المعنى، يشير الكاتب روبرت باستور في كتابه (كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد) الى « ان العصر الليبرالي يسمح للاعبين بتحديد حجم وشكل مكانهم. وتلك هي القوة الحقيقية ... فالمعارضون الجدد يمكنهم التفوق على القوى الراسخة بما ينتجونه أو يخترعونه، ولا يضطرون إلى الدخول في حرب أو الاستيلاء على مستعمرات ... وأي من الدول الإقليمية التي يمكنها الإبقاء على معدل أعلى من النمو لفترة ممتدة من الزمن سوف يتوفر لها النفوذ الذي يتيح لها الانضمام إلى القوى العظمى ... ومعيار عضوية مجموعة السبع ليس الحق الإلهي ولكن إجمالي ناتج الدخل القومي»^(١٧).

(١٧) روبرت أ. باستور، رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد، ترجمة: هاشم أحمد محمد، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٤٢٤.

بهذا المعنى، فان الفرص التي تتوافر عليها كل من الصين وروسيا في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب هي فرص كبيرة.

المبحث الثاني

طبيعة استجابة القوة المهيمنة لمساعي القوى التعديلية

التحولات في النظام الدولي تحدث عندما تحصل متغيرات على جانب كبير من الأهمية، والتي من شأنها أن تحدث تحولاً في توازنات القوة للقوى الفاعلة في النظام الدولي، وتحولاً في تراتبية تلك القوى سواء كان في المجال العسكري أم الاقتصادي أم كلاهما، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى.

هذا التحول يستتبعه تحولاً في رؤى وتصورات القوى الفاعلة لمكانتها في النظام الدولي، وما يوفره هذا النظام لها من المصالح والنفوذ. وهذا التحول في رؤى وتصورات القوى الفاعلة بالنسبة للقوى التعديلية يعني رفضها هيمنة دولة واحدة على الشؤون الدولية وسعيها لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

عند مراجعة أسباب التحول من نظام دولي إلى آخر يمكن حصرها بالآتي:

- ١- إن انتهاء نظام توازن القوى الذي كان سائداً للمدة ١٦٤٨ - ١٩٤٥ كان بفعل الحرب العالمية الثانية، ونتائجها أفرزت نظام دولي جديد هو نظام ثنائي القطبية.
- ٢- إن انتهاء نظام ثنائي القطبية كان بفعل تفكك أحد قطبي النظام الدولي وهو الاتحاد السوفيتي ومعه انتهاء الحرب الباردة، ونتيجة هذا التغير أفرز نظام دولي أحادي القطبية بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

بهذا المعنى، إن تغيير نظام توازن القوى واقامة نظام ثنائي القطبية كان بفعل حرب عالمية، وانتهاء نظام القطبية الثنائية واقامة نظام احادي القطبية كان بفعل تفكك أحد أقطاب النظام الدولي ثنائي القطبية.

الحالة الثالثة التي من الممكن أن تؤدي إلى انتهاء نظام أحادي القطب واقامة نظام دولي متعدد الأقطاب هو تراجع نسبي تدريجي في مؤشرات مقومات القوة للقوة المهيمنة، في قبالة تصاعد تدريجي في مؤشرات مقومات القوة للقوى التعديلية. وهو ما يمكن تأشيرته في النظام الدولي منذ العام ٢٠٠٠ ولحد الآن، إلا أن السؤال محل الاهتمام هل إن التحول سيكون بشكل سلمي أم بشكل عنيف، الإجابة عن السؤال يتعلق بكيفية استجابة وتفاعل القوة المهيمنة مع مطلب اقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما يعني اعتراف القوة المهيمنة بالقوى التعديلية بأنها شريكة في إدارة النظام الدولي، وما يستتبعه من اعتراف لها بما ترتضيه من المصالح والنفوذ.

فاليوم يشهد العالم تحولاً نحو تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب بقواعد جديدة تلي

طموحات القوى التعديلية وغالبية دول العالم. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد كما كانت في السنوات القليلة التي تلت العام ١٩٩١، فهي تشهد تراجعاً في مقومات القوة لديها وأوضحها وفي مقدمتها القوة الاقتصادية. وتراجع نفوذها وتأثيرها في الشؤون الدولية.

في قبالة تراجع التأثير والنفوذ الأمريكي، تشهد الصين صعوداً على مختلف المستويات وفي مقدمتها المستوى الاقتصادي.

في مقال كتبه ستيفن والت في ٢٠٢٣/٣/٧ بعنوان (أميركا خائفة للغاية من عالم متعدد الأقطاب) يشير فيه إلى « أن الولايات المتحدة الأمريكية » خائفة للغاية « من العالم متعدد الأقطاب، وأصبحت تسعى جاهدة، من أجل نظام دولي أحادي القطب لم يعد موجوداً »^(١٨).

وبرغم وجود رغبة واسعة بين دول العالم في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتفق مع تلك الرغبة، وتتمسك بالنظام الدولي أحادي القطب الذي تهيمن عليه بسبب الفرص والمكانة المتحققة لها. ولهذا يشير ستيفن والت إلى إن إدارة الرئيس جو بايدن « تعمل حالياً بقوة لإلحاق هزيمة عسكرية بروسيا في أوكرانيا، وتجتهد في خنق صعود الصين »^(١٩). فالولايات المتحدة الأمريكية تعد كل من الصين وروسيا قوتين تعديليتين ومنافستين لها وتشكلان واحدة من

أهم التحيات التي تواجهها^(٢٠).

ويمكن الإشارة إلى الكيفية التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع الجهود والمبادرات التي تسعى إلى تشكيل النظام الدولي المتعدد الأقطاب^(٢١):

١- سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالفات بقيادتها، ومحاولة التقليل من أهمية التكتلات الخرى.

٢- محاولة اشغال كل من روسيا والصين بقضايا مهمة بالنسبة لهما واستنزافهما لتعطيل تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، كما حصل في الحرب الروسية - الأوكرانية بدعمها لأوكرانيا^(٢٢) بالأسلحة التي تمكنها من الصمود أمام روسيا. وكذلك في قضية تايوان بالنسبة للصين.

الولايات المتحدة الأمريكية تعد كل من الصين وروسيا قوتين تعديليتين ومنافستين لها وتشكلان واحدة من أهم التحيات التي تواجهها

(٢٠) د. كزار أنور البديري، التأمين الجيوسياسي استراتيجيات الاستجابة للتهديد في العلاقات الدولية، (دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد: ٢٠٢٣). ص ١٣١ - ١٣٢.
(٢١) كاترين فرج الله، مصدر سبق ذكره.

٣- محاولة تشويه صورة كل من روسيا والصين لدى دول وشعوب العالم، كما حصل باتهام الصين بتسببها بوباء كورونا. كذلك من الوسائل التي لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع صعود تأثير القوى التعديلية، هو وسيلة تشكيل التحالفات في مناطق الاهتمام المشترك ومناطق حركة ونفوذ القوى التعديلية ومنها تشكيل تحالف كواد وأكوس^(٢٣).

ويرى ستيفن والت ان الحفاظ على النظام الدولي احادي القطبية أمر مستبعد، وسينتهي الأمر أما الى نظام دولي ثنائي القطبية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أو نظام دولي متعدد الأقطاب لكنه غير متوازن تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى وعدد من القوى الفاعلة غير المتكافئة مثل الصين وروسيا والهند وغيرها. وبحسب رايه ان نظام دولي متعدد الأقطاب فيه فوائد للولايات المتحدة الأمريكية، فهو يرى ان مثل هذا النظام سوف تحتوي فيه أوراسيا على عدد من القوى الفاعلة متفاوتة بالقوة، وهو ما يرجح إن تكون حالة الحذر سائدة بينها لاسيما في حالة القوى المتقاربة جغرافياً، وهو ما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية فرص تعديل تحالفاتها بحسب ما تراه مناسباً لمصالحها^(٢٤).

ويرى ستيفن والت إن محاولة اعاقه تشكيل النظام الدولي المتعدد الأقطاب سيكون مكلفاً للولايات المتحدة الأمريكية وقد لا ينجح الأمر. ولهذا فهو يدعو الولايات المتحدة الأمريكية للاستعداد لنظام دولي متعدد الأقطاب^(٢٥).

كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى ثقته في إمكانية تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، بقوله «أنا واثق من أننا قادرون على بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب مع فرص جديدة للقيادة والتوازن والعدالة في العلاقات الدولية»^(٢٦).

(٢٢) للتفصيل عن تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام الدولي، ينظر: د. أحمد عبد الأمير الأنباري، تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام الدولي: التداعيات المكانية والإزاحات الجغرافية، (مجلة دراسات دولية، العدد ٩٥ – ٩٦: ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤)، ص ٣٥ – ٤٩. وللتفصيل عن مكانة أوكرانيا في المدركين الاستراتيجيين الأمريكي والروسي، ينظر: علي البراك، أوكرانيا في المدركين الاستراتيجيين الأمريكي والروسي بعد العام ٢٠١٤، (دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان: ٢٠٢٤)، ص ٧٥ – ١٦٢.

(٢٣) أحمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧. لتفصيل عن أهمية التحالفات في تعزيز قدرة القوة المهيمنة في تقييد القوى التعديلية، ينظر: د. علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي، (دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٨)، ص ١٦٢ – ١٦٣.

(٢٤) أمريكا خائفة للغاية من عالم متعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) غوتيريش على ثقة بإمكانية بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، RT، ١٧/١٢/٢٠٢٤، متوفر على الرابط:

<https://arabic.rt.com/world/1530341-%D8%BA%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%B4-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D8%A5%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8/>

تاريخ الزيارة ٩/٨/٢٠٢٤

الخاتمة:

التنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي يحظى بمساحة واسعة من الاهتمام، فهو يشكل جزء كبير من تفاعلات السياسة الدولية، ويؤثر بطبيعة التوازن الدولي والتوازنات الاقليمية، وطبيعة هذا التنافس يتركز حول محاولة كل طرف تعزيز مقومات القوة لديه لتحسين مكانته الدولية وتأثيره في الشؤون الدولية. وبما ان النظام الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة قد هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فهو لا يحظى برضا القوى الأخرى مثل روسيا والصين، وهما في مسعى دائم للحد من الهيمنة الأمريكية وتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب. وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية العمل على منع حصوله أو تأخيرها على أقل تقدير.

ما يمكن استنتاجه بخصوص فرص القوى التعديلية في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وطبيعة استجابة القوة المهيمنة لهذا الهدف، هو:

١. الولايات المتحدة الأمريكية بعدها القوة المهيمنة على النظام الدولي أحادي القطب في مسعى دائم للحفاظ على مكانتها في النظام الدولي، واعاقه تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، إلا أن هذا الأمر قد يكون من الصعب تحقيقه، فضلاً عن كلفه العالية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

٢. القوى التعديلية في مسعى دائم للحد من الهيمنة الأمريكية، وتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب بديلاً عن نظام أحادي القطبية.

٣. مؤشر القوة الاقتصادية يشير الى تراجع المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع مكانتها في العام ٢٠٠٠، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على قدرتها في الحفاظ على مكانتها الدولية كقطب أوحده، وبالتالي عدم قدرتها في الحفاظ على النظام الدولي أحادي القطب.

٤. مؤشر القوة الاقتصادية يشير إلى إن القوى التعديلية حققت نجاحات كبيرة لاسيما الصين، وهو ما أثر بشكل إيجابي في تحسين مكانتها الدولية، وبالتالي تعزيز فرصها في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

- ١- أندرو رادين و كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، (مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧).
- ٢- حميد حمد السعدون، الفوضى الأمريكية دراسة في الافكار والسياسة الخارجية «العراق أنموذجاً»، (دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣).
- ٣- حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، (دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع - مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بغداد - عمان، ٢٠١٣).
- ٤- روبرت أ. باستور، رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد، ترجمة: هاشم أحمد محمد، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠).
- ٥- السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، (منتدى سور الأزيكية).
- ٦- علي البراك، أوكرانيا في المدركين الاستراتيجيين الأمريكي والروسي بعد العام ٢٠١٤، (دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٤).
- ٧- علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي، (دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٨).
- ٨- كرار أنور البديري، التأمين الجيوسياسي استراتيجيات الاستجابة للتهديد في العلاقات الدولية، (دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٣).
- ٩- نوار جليل هاشم، أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الأمريكية تجاه دول البريكس في النظام العالمي، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٢٠).
- ١٠- هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: د. فاضل جكتر، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥).

ثانياً: البحوث والدراسات:

١- أحمد عبد الأمير الأنباري، تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام الدولي: التدافعات المكانية والإزاحات الجغرافية، (مجلة دراسات دولية، العدد ٩٥ – ٩٦، ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤).

٢- أحمد عبد الأمير الأنباري، تعزيز فرص التنافس للقوى الفاعلة في النظام الدولي: دراسة في تأثير المتغيرين الاقتصادي والعسكري، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٩، ٢٠٢٢).

٣- ويكن فازية، ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن ٢١: الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة، في: مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى «رؤية استشرافية»، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي ١٦ – ١٧ / ٢٠٢٢/٤، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٢.

٤- كاترين فرج الله، نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ١٧/٩/٢٠٢٣، متوفر على الرابط:

<https://www.siyassa.org.eg/News.aspx.19678>

ثالثاً – المقالات:

١- أمريكا خائفة للغاية من عالم متعدد الأقطاب، مقال في فورين بوليسي، الجزيرة، 2023/3/8، متوفر على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/politics/2023/3/8/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%A6%D9%81%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7>

تاريخ الزيارة 2024/8/10

٢- غوتبريش على ثقة بإمكانية بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، RT، 17/1/2024، متوفر على الرابط:

<https://arabic.rt.com/world/1530341-%D8%BA%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%B4-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D8%A5%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8/>

تاريخ الزيارة 2024/8/9

المصادر الأجنبية: -

1- Andrea Edoardo Varisco, Towards a Multi-Polar International System: Which Prospects for Global Peace?, E-International Relations, Jun,3,2013..